

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ د. جمال المرابكي

الديمقراطية والنظام السياسي الإسلامي للكاتب : جمال المرابكي

السياسي والنظام الديمقراطيالسياسي والنظام الديمقراطي،
الإسلاميالإسلامي،
خاصة بعد انهيار الأنظمة الدكتاتورية، حتى أضحت الحكم الديمقراطي أمل كل الشعوب.السياسي والنظام الديمقراطي،
شيء كل في الغرب تقليد إلى تدعو التي الأفكار فظهرت ، المسلمين أكثر أذهان في الروح هذه سرت وقدالسياسي والنظام الديمقراطي،
وظهرت أفكار أخرى ترى أن الديمقراطية تجد أساسها في الإسلام ، فالإسلام هو الديمقراطية في أسمى وأرفع أو ضاعها .السياسي والنظام الديمقراطي،
السياسي الإسلام نظام مع الديمقراطية تشابه حد أي إلى ولكنالسياسي والنظام الديمقراطي،
التطابق حد إلى التشابه هذا يصل وهلالسياسي والنظام الديمقراطي،
والقول بأن الإسلام هو الديمقراطية في أسمى أو ضاعها ؟ أم أن أوجه الخلاف بين النظامين كثيرة لا يمكن تجاهلها ؟السياسي والنظام الديمقراطي،
إلى ترمي فهي الشعب بواسطة السيادة صاحب الشعب حكم هي الديمقراطيةالسياسي والنظام الديمقراطي،
تملك السلطة بواسطة الشعب ، وتهدف إلى تحقيق المساواة القانونية بين الأفراد وإطلاق حرياتهم ، ولهذا فإن المذهب الفردي الحر هو أساس الديمقراطية
فهل يتحقق النظام الإسلامي مع الديمقراطية في هذه الأسس ؟السياسي والنظام الديمقراطي،
أوجهاً أبداً لعدم لا ولكننا ، النظامين بين الشبه أوجه بعض هناك نجد قد يتطابقان لا الإسلامي السياسي والنظام الديمقراطي أن والحقيقةالسياسي والنظام الديمقراطي،
للاختلاف .السياسي والنظام الديمقراطي،
ومبدأ سيادة الأمةالسياسي والنظام الديمقراطي،
الديمقراطية وأساسها المتين والسيادة هي تلك السلطة العليا التي لا تضارعها سلطة أخرى فإذا كانت السيادة للأمة كانت لإرادتها تلك السلطة العليا ولما
كانت الأمة في مجموعها يستحيل عليها ممارسة مظاهر السلطة والسيادة ، فإن أفراد الأمة يختارون نواباً يتوبون عنها في ممارسة مظاهر السيادة والسلطان
عن طريق الانتخاب وتعتبر الأمة عن إرادتها في صورة القانون ، ويمكن للأمة أن تصدر ما تشاء من قوانين ، ولا يحيد من إرادة الأمة شيء .السياسي والنظام الديمقراطي،
ثم ، به المبدأ وهذا المسلمون بعض تأثر وقدالسياسي والنظام الديمقراطي،
نظروا إلى النظام الإسلامي فوجدوا أن الأمة هي التي تختار حاكمها ، وتراقبه وتناصحه ، وتحاسبه ، وتملك وحدها عزله إن حاد عن الطريق السليم ،
فالحاكم وكيل عن الأمة يستمد سلطانه منها ، أو هكذا ينبغي أن يكون الحاكم في المجتمع المسلم وانتهى هؤلاء إلى أن الأمة هي صاحبة السيادة في
الدولة الإسلامية ، وأن الأمة هي مصدر السلطات ، وأن المسلمين هم أو من قرر هذه الحقيقة وعمل بها .السياسي والنظام الديمقراطي،
الدولة في السيادة صاحب هو الخليفة يكون أن نفي هو النتيجة هذه إلى هؤلاء دفع الذي ولعلالسياسي والنظام الديمقراطي،
الإسلامية وما يتبع ذلك من كون النظام السياسي الإسلامي نظاماً استبدادياً أو توتقراطياً ، وكذا نفي أن تكون السلطة في الدولة الإسلامية دينية أو بمعنى
آخر ثيوقراطية ، وإنما هي سلطة مدنية مرجعها الأمة .السياسي والنظام الديمقراطي،
أن من الأمة هذه الله عصم حيث الشرعية الناحية من حجة الأمة إجماع وأن ، الخليفة اختيار في واسعة سلطة من للأمة ما أيضاً ذلك إلى ودفعهمالسياسي والنظام الديمقراطي،
تجتمع على باطل أو ضلالة وفي الحديث " (0, 102, 255)؛السياسي والنظام الديمقراطي،
والسنة القرآن نصوص فإن ولهذا وأحكامه وشرائعه الدين إقامة عن مسئولة كذلك والأمةالسياسي والنظام الديمقراطي،
تتوجه بالخطاب لعموم المؤمنين المكلفين بإقامة هذه الأحكام.السياسي والنظام الديمقراطي،
الشعبية السيادة أو : الأمة سيادة مبدأ على تقوم التي الديمقراطية الأنظمة بها تتمتع التي الجاذبية تلك أيضاً ذلك إلى ودفعهمالسياسي والنظام الديمقراطي،
النظام في فالأمة ، القول بهذا نسلم أن يمكن لا ولكنناالسياسي والنظام الديمقراطي،
الإسلامي لا تملك هذه السلطة المطلقة التي تملكها الأمة في النظام الديمقراطي ، ولا تملك أن تصدر ما تشاء من قوانين لأنها مقيدة بأحكام الشريعة
الإسلامية .السياسي والنظام الديمقراطي،
من نصوص الكتاب والسنة ، وحتى في الدائرة التي لا تحكمها النصوص لا يجوز للأمة أن تشرع ما تشاء من قوانين وإنما هي مقيدة بالا تخرج عن روح الشرع
على القول بهذا الفائلين معظم حرص لذلكالسياسي والنظام الديمقراطي،
أن ينصوا على أن سيادة الأمة في النظام الإسلامي مقيدة بما في نصوص الشرع ولكن هذا القيد يهدم مذهبهم من أساسه ، فالأمة لا يمكن أن تعد بحال صاحبة
السيادة في الدولة مع اعتبار هذا القيد وذلك لأن تقيدها بنصوص الشرع يؤدي حتماً إلى أن السيادة تكون لأحكام الشرع الإسلامي ، أي لله رب العالمين وليست
للأمة كما يزعم هؤلاء .السياسي والنظام الديمقراطي،
كتبه علماء المسلمين قديماً في أصول الفقه في مبحث الحكم يعرف أن علماء المسلمين قد قرروا هذه الحقيقة وأجمعوا عليها .السياسي والنظام الديمقراطي،
استبدادي نظام الإسلامي السياسي النظام أن يعني لاالسياسي والنظام الديمقراطي،
لأن الحاكم مقيد بأحكام الشرع الإسلامي فلا يجوز له الخروج عليها ، وقد أوجب الشرع على الأمة مراقبة الحكام ومناصحتهم ، بل وعزلهم إن خرجوا عن
إطار الشرعية ، ورفض رفضاً باتاً مبدأ الطاعة في المعصية ، وهو لا يعني كذلك أن النظام الإسلامي نظام ثيوقراطي وذلك لأن الحاكم في الدولة الإسلامية
لا يحكم بوصفه نائباً عن الله ، أو بحق إلهي مباشر أو غير مباشر وإنما يحكم بوصفه وكيلاً عن الأمة التي كلفها الله بإقامة شريعته وهو مقيد بأحكام الشرع
الإسلامي لا يمكنه الخروج عليها وإلا عزلته الأمة وولت غيره .السياسي والنظام الديمقراطي،
مصالحها يوافق مما تشاء ما تقرر أن للأمة ويخول ، والسياسة الدولة عن الدين يقصى علماني نظام مع إلا يتلاءم لا الأمة سيادة مبدأ إنالسياسي والنظام الديمقراطي،
دون أن ترجع في ذلك لأحد ، أما النظام الإسلامي فهو لا يغفل دور الأمة في إدارة شؤونها ، ولكنه لا يغفل أيضاً القواعد والضوابط التي تحكم الأمة في
تصرفاتها .السياسي والنظام الديمقراطي،
القواعد على النحو التالي :السياسي والنظام الديمقراطي،
السيادة في الدولة الإسلامية لله تعالى متمثلة في أحكام شريعته الخالدة التي تعيد الناس بها .السياسي والنظام الديمقراطي،
بأحكام والمخاطبة الأمانة حاملة لأنها الإسلامية الشريعة أحكام تنفيذ عن مسئولة الأمة .السياسي والنظام الديمقراطي،
الشريعة .السياسي والنظام الديمقراطي،
الذي ينبو عنها في تنفيذ أحكام الشريعة وسياسة الأمور الدنيوية على مقتضاها ، وذلك لأن الأمة مجتمعة لا تستطيع أن تقوم بهذه المهام .السياسي والنظام الديمقراطي،
الله عن نيابة سلطانه يمارس لا الحاكم .السياسي والنظام الديمقراطي،
تعالى ، وإنما نيابة عن الأمة ، ولذلك فللأمة الحق في مراقبته ومناصحته ومحاسبته وعزله إن اقتضى الأمر .السياسي والنظام الديمقراطي،
الأمة على الطبقات من لطبقه ولا الأفراد من لفرده وصاية ولا سيادة لا .السياسي والنظام الديمقراطي،
لإلزامي السياسي النظام أن لنا يتضح وبهذاالسياسي والنظام الديمقراطي،
لا يتفق مع الديمقراطية في أدق خصائصها وأهم أسسها ، ولا يعني هذا أن النظام الإسلامي يفترق مزايا الديمقراطية لأنه ما من ميزة أو فضيلة يأتي بها

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ د. جمال المرابكي

الديمقراطية والنظام السياسي الإسلامي للكاتب : د. جمال المرابكي

النظام الديمقراطي إلا ويتمتع بها النظام الإسلامي على الوجه الأكمل ، ويتضح لنا هذا حين نقارن بين النظام الإسلامي والديمقراطية من حيث إقرار الحقوق الفردية وإطلاق الحريات ، وقد سبق لنا الحديث عن كفاءة الحقوق والحريات كمبدأ من المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم الإسلامي وبطبيعة الحال لن نكرر ما سبق أن أوردناه ، ولكننا نشير إشارات بسيطة لتتضح لنا هذه الحقيقة

عشر خمسة من يقرب ما منذ المسلمون عرفها قد الديمقراطية بها تتغنى التي والحريات الحقوق هذه أن .1<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">1. الإشارات هذه من</p><div data-bbox="75 135 937 195" data-label="Text"><p>قرباً.2<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">2. ولا يفوتنا أن الفكر البشري قد تطرف في إقرار هذه الحقوق تطرفاً واضحاً ، ولا تزال آثار هذا التطرف واضحة في المجتمعات الديمقراطية ، بينما جاءت الشريعة الإسلامية بنظام متكامل فيه إقرار لهذه الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ووسائل حمايتها والحفاظ عليها في ثوب أخلاقي قشيب دونما إفراط أو تفريط .3<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">3. وإذا كان الفكر الديمقراطي قد نجح في بلورة هذه الحقوق والنص عليها في إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير ، فإن الإسلام قد تجاوز هذا الحد فعددها من الواجبات التي لا يجوز للفرء ولا للجماعة التنازل عنها أ. السماح بالنيل منها .</p><div data-bbox="75 215 937 285" data-label="Text"><p>من وقيديتها ، خلوده من وخلودها قوته من قوتها فتستمد الإسلام الشرع إلى مباشرة تستند والحريات الحقوق هذه إن<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">إن الإسلام لا يكتفي لا الحقوق هذه إن<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">في بما يعضدها بل عامة نظرية وجهة من بإقرارها الإسلام يكتفي لا الحقوق هذه إن<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">تفصيلات الشريعة مما يتعلق بالحقوق ويقرر لها صفة الإنزاج .</p><div data-bbox="75 295 937 365" data-label="Text"><p>فما ، الحديث العصر في الليبرالية الديمقراطية قررته ما بعيد حد إلى تجاوز قد والحريات للحقوق بإقراره الإسلام أن<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">النتائج هذه وخالصة<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">زالت هذه الأنظمة تخوض في بركة لا أخلاقية في إقرارها لهذه الحقوق ، حتى صار الشواذ يؤثرون على القرار السياسي في بعض هذه البلاد ، ويدعون للتمرد على الدين وهدم الأخلاق إلى حد بعيد موقف الإسلام من المذهب الفردي الحر : لاشك أن المذهب الفردي هو الوجه الاقتصادي للديمقراطية والإسلام لا يميل إلى هذه النزعة الفردية البحتة ن بل يهدف إلى تحقيق صالح الفرد والجماعة معاً .</p><div data-bbox="75 375 937 445" data-label="Text"><p>أن ينبغي لا الحق هذا ولكن عليها يعتدي أن أحد يملك لا ، مصونة الإسلام في فالملكية<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">يتجاوز به صاحبه الحدود المشروعة في الاكتساب والإنفاق ، لأن مجتمع المؤمنين يعلم يقيناً أن الملك لله وحده ، والإنسان مستخلف فيما حوله الله وإنها أمانة يحاسب عنها الإنسان ، ومن ثم فالإسلام لا يبيح الإحتكار ولا الاستغلال ، ولا أكل أموال الناس بالباطل ، ولا الربا ولا القمار قال تعالى : " أنظروا الشئ من مس جر لا مزلاً أو ابصلاً أو رسيماً لو رماخاً لأمداً " وقال : "أبالر مرحو عيباً لها لللال حاو" :<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">المالك المستخلف لا يتجاوز هذه الحدود الشرعية في الاكتساب ، وتوجب عليه ألا يتجاوزها في الإنفاق ، وتجعل للفقير حقاً معلوماً في مال الغنى ، وتفصيل ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، بينما الديمقراطية لا تكاد تعرف من ذلك شيئاً ، ولهذا يتخبط المشرع الوضعي يمينا ويسارا في تقديره</p><div data-bbox="75 455 937 525" data-label="Text"><p>وضبطه لهذه الحقوق .<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">النظام السياسي الإسلامي يختلف مع الديمقراطية اختلافاً بيناً من حيث الأساس والمبدأ ومن ثم يكون التجاوز أن يوصف النظام الإسلامي بأنه نظام ديمقراطي ، كما أن مدلول كلمة الشعب تختلف بين النظامين ، فالشعب في منظور الديمقراطية يرتبط بالفكرة القومية ، بينما هو في منظور الإسلام أوسع من ذلك بكثير بحيث يضم كل من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله بالإضافة إلى أهل الذمة من غير المسلمين .</p><div data-bbox="75 535 937 605" data-label="Text"><p>من الإسلامي السياسي النظام وبين الديمقراطية بين قارنا قد كنا وإذا<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">حيث الأساس ، فإننا نجد صعوبة بالغة في المقارنة بينهما من حيث الشكل والتفصيلات الجزئية ، لأن النظام السياسي الإسلامي قد ترك هذه التفصيلات لظروف الزمان والمكان ، بحيث تمارسها الأمة بالشكل الذي يحقق لها المصلحة .<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">أشكال الديمقراطية للنظام السياسي الإسلامي خاصة في شكله الرئاسي .</p><div data-bbox="75 615 937 685" data-label="Text"><p>كل في المصلحة يتوخى قبل من قلنا كما الإسلامي فالنظام حال كل وعلى<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">ذلك ، ولا مانع من الاستفادة من تجارب الآخرين في كل ما سكت عنه الشرع ، ولا شك أن حديثنا السابق عن التعددية لأبلغ دليل على ذلك .</p><div data-bbox="75 695 937 765" data-label="Text"><p>الإسلامي النظام أن المسلم أيها تعتقد فهل ذلك وبعد<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">صورة من صور الديمقراطية ؟ وهل تعتقد أن حل ما نعانیه من أزمات يكمن في الإعتصام بالديمقراطية شكلاً وموضوعاً ؟ أم أننا في حاجة ماسة إلى الاعتصام بالله تعالى وبدينه وشرعه " (0,51,153) :<EG-AR">lang="maroon;color:Arabic S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt;font-family:S'mpl'ed Arab'c";font-size:14pt; font-family:S'mpl'ed Arab'c";color:maroon;" lang="AR-EG">الشورى (10) .</p><div data-bbox="75 775 937 845" data-label="Text"><p>حسن . أخرجه ابن ماجه (3950) وغيره من حديث أنس مرفوعاً ، وفي سنده مقال ، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم 85) بسند جيد عن أبي مسعود موقوفاً ، وكذا أخرجه الطبراني ، وفي الباب عن ابن عمر وغيره وطرقه لا تخلو من مقال ، لكن يقوى بعضها بعضاً ، وانظر التلخيص (3/141) ، والصحيحة (رقم 1331) ، والضعيفة (1510) ، والسنة لابن أبي عاصم (رقم 80:82 ♦ 85:92) .</p></div></div>

الرابط الاصيلي